مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 4 العدد 2 / ديسمبر 2018

Mila Univ center. Publish. Co..

تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكمانية الرشيدة:
نحو إرساء شفافية المعلومات ومكافحة الفساد.

Information and communication technology and good governance: the establishment of transparency of information and the Toward fight against corruption

نوال مغزيلي
طالبة دكتوراه – جامعة قسنطينة –3– الجزائر
meghzili_n@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/08/06 تاريخ التعديل: 2017/11/20 تاريخ قبول النشر: 2017/11/20

الملخص:
تحاول هذه الورقة البحثية إبراز العلاقة بين تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكمانية الرشيدة وذلك على ضوء مجموعة من المبادئ والمتمثلة أساسا في الشفافية ومكافحة الفساد، وكذا الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء شفافية المعلومات ومكافحة الفساد؟ ، وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم في البداية تحديد مفاهيم الدراسة، ثم تحليل دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء الشفافية ومكافحة الفساد، وفي الأخير توصلنا إلى أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإمكانها أن تسهم في مكافحة الفساد من خلال العمل على تطبيق الشفافية في عمل الوحدات الحكومية عبر إتاحة المعلومات للجميع.
الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، الحكمانية الرشيدة، شفافية المعلومات ، مكافحة الفساد .

Abstract :

This paper attempts to highlight the relationship between information technology and communication and good governance in the light of a set of principles, namely transparency and combating corruption ، As well as the answer to the problematic: What is the extent of the contribution of information and communication technology in achieving information transparency and combating corruption? In order to answer this problematic, the concepts of the study will first be defined, then an analysis of the role of information and communication technology in establishing transparency and combating corruption. Finally, we have reached the conclusion that information and communication technologies can contribute to combating corruption by applying transparency in the work of government units by providing information For everyone.

Keywords: Information and Communication Technology, Good Governance, Transparency of Information , fight against corruption.

مقدمة:

تعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العصر الحالي من بين الأدوات الفعالة والمهمة في تحقيق الحكم الراشد، فبإمكانها أن تساهم بدرجة كبيرة في تطوير وتحسين طرق تسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع وعصرنتها، بدءا بتكريس الشفافية في الأداء الحكومي عن طريق استغلال القنوات الرقمية الجديدة التي توفرها هذه التكنولوجيا في تبادل المعلومات بسرعة وفعالية، ووصولا إلى مكافحة الفساد الذي أصبح يمثل الإرهاب الحقيقي الذي ينخر جسد الدولة والمجتمع ويعيق تنميته.

ونظرا لكون تكنولوجيا الإعلام والاتصال تعد وسيلة مثلى يمكن الاعتماد عليها في إتاحة المعلومات الحكومية للمواطنين والحد من حالات التلاعب والفساد، فقد ارتأينا في هذا السياق معالجة الإشكال الرئيسي التالي : **ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء شفافية المعلومات ومكافحة الفساد. ؟**

ولتحليل هذه الإشكالية تم الاعتماد على **الفرضية** الرئيسية التالية:

كلما كانت هناك شفافية للمعلومات الكترونيا كلما ساهم ذلك في مكافحة الفساد ؟

أولا- أهمية الدراسة:

إن الأهمية التي تكتسبها هذه الدراسة تكمن في طبيعة ومتغيرات الموضوع الذي تتناوله ويمكن القول أن أهمية الدراسة تكمن في:

- أن هذا الموضوع يشكل إحدى موضوعات اللحظة الراهنة في خضم التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم.
- أن التطرق لهذا الموضوع من شأنه إثراء البحث العلمي في مختلف الميادين.
- أضحى موضوع تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحة الفساد محل اهتمام العديد من الباحثين والمنظمات الدولية في ظل التحول نحو دراسات الحكم الراشد.

ثانيا- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز ارتباط تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالحكمانية الرشيدة وهذا بالوقوف على دراسة الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء شفافية المعلومات ومكافحة الفساد.
- توضيح الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال في توصيل المعلومات للجميع وذلك في ظل استشراء ظاهرة الفساد وانعكاساتها على التنمية الشاملة.
- إبراز دور الحكومة الالكترونية في توفير المعلومات و مكافحة الفساد.

ثالثا- الدراسات السابقة:

هناك جملة من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة والتي تشكل منطلقا رئيسيا لهذه الدراسة ومن بينها نجد:

دراسة (وفاء معاوي،2015) بعنوان " نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترونية" :

وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين أداء عمل الإدارة المحلية وتعزيز مؤشرات الحوكمة والمتمثلة أساسا في الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

ولعل ثاني دراسة تشكل المنطلق الأساسي لهذا البحث هي تلك الدراسة التي قام بها (**سبهاش بهاتناغار) بعنوان" الحكومة الالكترونية وحيازة المعلومات** " : حيث أوضح من خلال هذه الدراسة أهمية الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمتمثلة في الانترنت والهواتف النقالة وغيرها

في تحسين وتطوير سير أعمال الحكومة لتمكين أكبر عدد من الناس من حيازة المعلومات والتخفيف من الفساد.

كما توجد أيضا دراسة أخرى تم الاعتماد عليها وتتمثل في **دراسة (ريم القرناوي،2014) بعنوان " تدعيم الشفافية والتشاركية باستعمال الوسائط الالكترونية – التجربة التونسية –** ": حيث أبرزت من خلال هذه الدراسة دور الوسائط الالكترونية في تدعيم الشفافية والتشاركية وإبراز إحدى آليات مقاومة الفساد والمتمثلة في الحكومة الالكترونية .

رابعا – منهج الدراسة: وفي سبيل معالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي: والذي يسمح لنا بجمع المعطيات والحقائق العملية بهدف تحليلها و تصنيفها وإبراز خصائصها الجوهرية،وقد تم توظيف هذا المنهج في إطار الحديث عن ماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإبراز خصائصها ، وتحديد مفهوم الشفافية وأهميتها وكذا مفهوم الفساد وتصنيف صوره وأشكاله.

خامسا – هيكل الدراسة: وفي سبيل الإحاطة بهذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تحديد مفاهيم الدراسة.

المحور الثاني: الحكومة الالكترونية: شفافية للمعلومات وتخفيف للفساد.

المحور الثالث: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء شفافية المعلومات ومكافحة الفساد.

المحور الأول: تحديد مفاهيم الدراسة:

أولا: تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

1 – مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

يقصد بتكنولوجيا الإعلام والاتصال" أنها خليط من أجهزة الحواسيب الإلكترونية ووسائل الاتصال المختلفة، مثل الألياف الضوئية والأقمار الصناعية، وكذلك تقنيات المصغرات الفلمية، والبطاقية، ... أي مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات والمنتجات التي تعاملت وتتعامل مع شتى أنواع المعلومات من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها (توثيقها) وخزنها واسترجاعها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة والمتاحة.[1]

كما يعني بها أيضا " مجموعة من التقنيات والأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الإعلامي والاتصالي - الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو الجمعي أو التنظيمي أو الوسطي أو التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة المرسومة أو الرقمية من خلال الحاسبات الالكترونية أو الكهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والآلات التي يشملها هذا التطور"، كما تعرف على أنها "مجموعة من الآلات أو الأجهزة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها [2]، وتشير تكنولوجيا الإعلام والاتصال أيضا" إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني وتشمل تكنولوجيا الحواسيب الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات".[3]

2: **خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال:** تتسم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

أ- اللاجماهيرية: يقصد بها أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى جماهير ضخمة وتعني أيضا درجة تحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها.[4]

ب- التفاعلية : حيث يؤثر المشاركون في العملية الاتصالية على أدوار الآخرين وأفكارهم ويتبادلون معهم المعلومات ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلا من مصادر وقد ساهمت هذه الخاصية في ظهور نوع جديد من منتديات الاتصال والحوار الثقافي المتكامل والمتفاعل عن بعد مما يجعل المتلقي متفاعلا مع وسائل الاتصال تفاعلا إيجابيا.

ج- اللاتزامنية : وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل مشارك أن يستخدم النظام في الوقت نفسه، فمثلا في نظم البريد الإلكتروني ترسل الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دون حاجة إلى وجود مستقبل للرسالة أو من خلال تسخير تقنيات الاتصال الحديثة مثل الفيديو لتسجيل البرامج وتخزينها ثم مشاهدتها في الأوقات المناسبة.

د – القابلية الحركية: تعني أن هناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها في الاتصال، من أي مكان إلى آخر أثناء الحركة مثل الهاتف النقال والتليفون المدمج في ساعة اليد وحاسب آلي نقال مزود بطابعة، كما تعني إمكانية نقل المعلومات من مكان إلى آخر بكل يسر وسهولة.

ه – قابلية التحويل: وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة والعكس، كما هو الحال في أنظمة التليتكست، التي تقدم خدمات ورسائل مطبوعة على شاشات التليفزيون تلبية لرغبات زبائنها التي أضحت تتميز بالتعدد والتنوع.(5)

و– التوصيل : تعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بأنواع كبرى من أجهزة أخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع.

س – الشيوع والانتشار: ويقصد بها الانتشار المنهجي لوسائل الاتصال عبر العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع.

ثانيا: الشفافية: المفهوم والأهمية

1 – المفهوم: يقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب واكتشاف الأخطاء.(6)

كما تعني الشفافية بمفهومها البسيط ظاهرة تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة وهي تضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجميع.(7)

2 – أهمية الشفافية: تعتبر الشفافية أداة فعالة في مكافحة الفساد فهي تعمل على تحقيق المصلحة العامة لان غيابها في التشريعات والتنظيمات المعمول بها أو تعقيد هذه الأخيرة وعدم وضوحها يعتبر سببا رئيسيا لتحقيق الموظفين لمصالحهم الخاصة.

– تؤذي الشفافية دورا فعالا في اتخاذ القرارات الصحيحة والرشيدة التي تعود بالنفع على الجهاز الإداري ، لان المراجعة الدورية للقوانين والأنظمة ومواكبتها للمستجدات العصرية والمرجعية العلمية تحدد بدائل منطقية لصانع القرار تعود بالنفع على المنظومة الإدارية وتوفر لها النجاح والاستمرارية.

– تتيح الشفافية توفير الوقت والتكاليف وتجنب الفوضى في تقديم الخدمات والتي يستغلها بعض الموظفين لابتزاز المواطنين وإرغامهم على دفع رشاوي مقابل الحصول

على الخدمات، من جهة أخرى فإن الشفافية تمنع من تفشي مظاهر الفساد التي تنجم عن اللامبالاة وضعف ولاء الموظفين.[8]

3- الشفافية الالكترونية: مفهوم جديد في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال

ظهر مفهوم الشفافية الإلكترونية أو الشفافية بلا حدود نتيجة التطور في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومتطلبات التحولات الاقتصادية الجديدة، فقد كان له آثار هامة في العملية السياسية في الواقع المعاصر، حيث أنه يقدم نموذجا معاكسا للخبرة السياسية التاريخية المعروفة، حيث كانت السرية من شروط نجاح السياسة أو القرار السياسي، إذ صار اليوم على صانع القرار أن يقدم أكبر قدر من المعلومات لتوضيح وتبرير قراراته وسياساته، بل إن الشفافية الاقتصادية والسياسية أصبحت أحد المعايير اللازمة لجذب أو طرد الاستثمارات الأجنبية، كما أدت إلى إبراز ظاهرة الفساد كواقع قائم وهو ما أضاف ضغوطا جديدة على صانع القرار الذي لم يعد محتكرا للمعلومات الخاصة بحلفائه وخصومه ومن ثم فقد أدت الشفافية المتطورة دائما والتي لا تعرف حدودا إلى وضع قيود جديدة على صانع القرار وكشفت عن وجوه وسلوكيات لم تكن معروفة من قبل.[9]

ثالثا: الفساد: تحديد لمفهوماتية المصطلح ... وتشخيص للأشكال.

1 – مفهوم الفساد: يقصد به حسب ***منظمة الشفافية الدولية*** "إساءة استعمال المنصب العام لتحقيق مصلحة شخصية أي أنه يستعمل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته" [10]،أما ***منظمة الأمم المتحدة*** فتعرفه بأنَّه" القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقع المزية أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض وتطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر". [11]

2 –خصائص الفساد: للفساد جملة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

– أنه عمل خفي متستر فعادة ما يتم الفساد في إطار من السرية والخوف وأن الكشف عن حالاته لا تؤذي في الغالب عن الكشف عن جزء من الحقيقة التي يجب معرفتها كاملة .

– أنه عمل منظم يشترك فيه أكثر من شخص هم الموظف العام الذي يبيع خدماته مستغلا سلطاته ونفوذه الوظيفي ،والطرف الثاني ممن يتعاملون مع هذا الموظف سواء

من يقوم منهم بشراء خدمات ليس له الحق في الحصول عليها مستغلين في ذلك ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى الموظف وغياب المساءلة والطرف الثالث وهو الوكيل.

– وجود عنصر المخاطرة والمغامرة الذي يصاحب أعمال الفساد، فالفساد يكون مغريا في المواقف والظروف التي يكون فيها عنصر المخاطرة ضعيفا ويحل الإغراء كلما زاد عنصر المخاطرة. (12)

3– أسباب الفساد: تعاني العديد من الدول من هذه الظاهرة التي أصبحت تنخر بكيانها وتهدد استقرارها ونظامها الداخلي وتختلف درجات تفاوتها في أسبابها نظرا لاختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية وهنالك العديد من الأسباب يمكن إرجاع الفساد لها وهي كما يلي:

أ – الأسباب السياسية: وتتمثل في:

– غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني .

– ضعف الإعلام والرقابة على المؤسسات والأجهزة الذي من شأنه خلق فجوة الفساد.

– غياب القدرة السياسية من خلال ضعف الإرادة لدى السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانغماسهم بقضايا فساد أو عدم تفعيلها لإجراءات الرقابة من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون.(13)

– تفشي البيروقراطية الإدارية التي تقوي غياب دولة المؤسسات وضعف جهاز العدالة وتكريس سرية الممارسة اليومية للسلطة مما يؤذي إلى عدم الشفافية وغياب الالتزام بتقديم التقارير.

– عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما (14) يؤذي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ،كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب الاستقلالية والنزاهة يعتبران سببان مشجعان لتزايد الفساد.(15)

ب – الأسباب القانونية : وتتجسد فيما يلي:

– قيام بعض المتورطين في عمليات الفساد بتقديم مبالغ نقدية وهدايا عينية لبعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم أو بتولي المحامين أنفسهم الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة بمقابل مبالغ مالية نقدية كبيرة ويتم ذلك ممن يمارسون سلطاتهم من خلال الأحكام التي يصدرونها. (16)

– عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية إذ أن وجود نظام قانوني وضريبي عادل وفاعل إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليه بشكل فاعل ويحد من انتشار الفساد أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها فقد يدفع المتعاملين للجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لانجاز أعمالهم .(17)

ج – الأسباب الاجتماعية: انخفاض رواتب وامتيازات الموظفين مما يدفعهم بعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطر لتقبل الهدية من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب.

د – الأسباب الاقتصادية: ضخامة بعض المشاريع الحكومية وخاصة تلك التي تتطلب نفقات ومصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين إلى جني الأرباح الطائلة.

– التنافس بين الشركات المتعددة الجنسيات المتمركزة في الدول المتقدمة على صفقات الأعمال مما يشجعها على دفع رشاوي ضخمة للمسؤولين الحكوميين في الدول النامية للفوز بهذه الصفقات .(18)

4 – مظاهر الفساد: يأخذ الفساد مظاهر عدة يمكن إيضاحها فيما يلي:

أ– الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال لخلاف التشريع أو لأصول المهنة وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها إكرامية والكل يعني رشوة مهما اختلفت التسميات.

ب– المحسوبية: تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجا فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق.(19)

ج– المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.

د– الوساطة :أي تدخل شخص ذا مركز ونفوذ لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب..الخ.

ه- الابتزاز والتزوير: لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة وتزوير الشهادات الدراسية أو تزوير النقود.

و- نهب المال العام: ويعني به تهريب الأموال التابعة للمسؤولين التي حصلوا عليها بطرق غير مباشرة إلى البنوك التابعة للدول الأجنبية لاستثمارها مقابل فوائد عالية أو قيامهم بشراء عقارات خارج بلدانهم.(20)

5- أنواع الفساد: للفساد أنواع عديدة تبعا للزاوية التي ينظر إليها من حيث الحجم أو القطاع أو الإقليم أو المجال وهي كما يلي:

أولا: حسب الحجم: وينقسم إلى:

1 - الفساد الكبير (العمودي): هو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة ويعد من أخطر أنواع الفساد نظرا لتكليفه الدولة مبالغ مالية ضخمة، ويظهر في شكل الإسراف في استخدام المال العام كتبديد الأموال العامة في الإنفاق على البناء والأثاث ...الخ، كما يتبلور أيضا في قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض السلطة على الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية على العمال والموظفين في الأمور الشخصية وفي غير الأعمال المخصصة لهم وكذا اختلاس المال العام للحساب الشخصي.(21)

2 - الفساد الصغير (الأفقي): ويمارس هذا النوع من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين ويظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة الاقتصادية المادية ،حيث يقوم الموظفون بأخذ الرشوة من أي خدمة يقدمونها للمواطنين وتكون أسعارها متساوية على الجميع تقريبا كالرشوة التي يشارك فيها المسؤولون في دائرة الهجرة ورجال الشرطة والجمارك التي غالبا ما تكون لتعجيل بإنهاء إجراءات إدارية روتينية فضلا عن موظفي الإدارات الحكومية كالضرائب والبلديات، كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك باختلاس أموال الدولة مباشر أو بتعيين الأقارب عن طريق الوساطة والمحسوبية.

ثانيا: حسب القطاع: و ينقسم إلى نوعين:

1 - فساد القطاع العام: وجد قطاع الدولة بغية أداء وظائفه بفعالية وتحقيق التنمية الشاملة والمصلحة العامة ،إلا أن انتشار الفساد في مؤسساته وحتى من هم في السلطة

أنفسهم وفي مختلف مواقعهم الإدارية أعطى للقطاع العام مظهرا ومجالا واسعا لممارسة الفساد بمختلف أنواعه من انحرافات إدارية ، سرقات مالية وتحقيق مصالح ذاتية على حساب الدولة.[22]

2 – فساد القطاع الخاص: أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة ،تليها الشركات الفرنسية تم الصينية تم الألمانية كما أشار التقرير أيضا أن عدد كبير من الموظفين (كبار الضباط والجيش ورجال الشرطة وكبار المسؤولين السياسيين) يتقاضون مبالغ منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات.

ثالثا:حسب الإقليم (الانتشار):

1 – فساد دولي: وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسع عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليه بالعولمة بفتح الحدود والمعابر بين البلدان تحت لواء نظام الاقتصاد الحر وقد يأخذ أشكالا مختلفة تكون على شكل رشاوي أو مدفوعات غير مشروعة في إطار تدفقات الاستثمار بين الدول..الخ. [23]

2– فساد محلي: وهو ينشر داخل البلد الواحد ولا ينئ من كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى وهذا النوع من أكثر الفساد انتشارا في المجتمعات ويأخذ صورة استغلال الوظيفة العامة كالرشوة والمحسوبية.[24]

رابعا: الفساد حسب المجال:

1 -الفساد السياسي :يعني به إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ على أو تعزيز الموقع في السلطة، أو لإثراء الذات أو كليهما ويعزى الفساد السياسي إلى أولئك الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية الخاصة بالقوانين والتشريعات وتخصيص الموارد الأساسية للدولة، ومن بين الأشكال المألوفة للفساد السياسي شراء الأصوات، وتزوير الانتخابات، والقيام بحملات سياسية وتمويل الأحزاب بصورة غير قانونية وغير نزيهة، وسوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية.[25]

2 – الفساد الإداري: يعني به" استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية فهو سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية وتتضمن قائمة الفساد على سبيل المثال لا الحصر ،الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية والاحتيال والاختلاس".[26]

3– الفساد الاقتصادي: هو الحصول على منافع مادية أو أرباح بطرق منافية للقوانين السائدة، وله أنواع كثيرة: جرائم التهرب الجمركي التي يقوم من خلالها الأفراد بإغراء رجال الجمارك لغض الطرف عن السلع المستوردة أو التلاعب في التقديرات الجمركية ، الغش في أنوع السلع والمنتجات ، تبيض وغسل الأموال.[27]

المحور الثاني: الحكومة الالكترونية: شفافية للمعلومات وتخفيف للفساد.

من بين الوسائل المتطورة الكثيرة لمكافحة الفساد سلّطت الأضواء مؤخرا على الحكومة الالكترونية، حيث تستخدم تكنولوجيا الاتصالات مثل الانترنت والهواتف الخلوية لتحسين وتطوير سير أعمال الحكومة ولتمكين أكبر عدد من الناس من حيازة المعلومات . والحكومة الالكترونية تشمل نشر المعلومات على موقع من مواقع الانترنت حيث يمكن للمواطنين أن يحصلوا على طلبات لخدمات حكومية متنوعة .وتتضمّن أيضا تسلّم الخدمات فعليا كتقديم وتسجيل بيان الضرائب وتجديد المدفوعات الفورية، إن الفوائد من تسليم الخدمات بواسطة الكومبيوتر تشمل الملائمة من حيث المكان والزمان مع وقت قصير للانتظار، كما من الممكن أن تتسبّب أجهزة الحكومة الالكترونية في الانطلاق نحو شفافية أكبر وفسادٍ أقل.[28]

1-2: التخفيف من الفساد من خلال الحكومة الالكترونية: أثبتت أبحاث ميدانية في بلدان عدة عن وجود تأثير للحكومة الالكترونية على أعمال الفساد وقد قامت حكومات كثيرة على فتح خط مباشر في الدوائر التي توجد بينها وبين الشعب والتي يلاحظ أنها دوائر فاسدة نسبيا، وتشير التقارير الميدانية إلى أن وكالات جمع الضرائب تنزع إلى القيام بأعمال الفساد على الأخص ولاشك بأن تطبق نسبة كبيرة من استخدامات الحكومة الالكترونية في الدوائر التي تُعنى بجمع الضرائب ، وللتخفيف من أعمال الفساد بشكل فعّال، من الضروري العمل على مقوّمات توضع من ضمن الأهداف والتي من شأنها أن تؤذي إلى درجة أكبر من الشفافية والمحاسبة فأول ما يجب أن تطبقه الحكومة الالكترونية هو إيصال معلومات أكثر، ومن ثم ضمان شفافية وتطبيق القوانين وفق قرارات محددة، وأخيرا بناء القدرة على إيصال القرارات والتطبيقات إلى الموظفين المدنيين بشكل إفرادي

فإن حققت كل هذه الأهداف تقلّ أعمال الفساد بشكل ملحوظ، وتعتبر بلدية سيول المفتوحة(باعتبارها جهاز تنفيذي من الأجهزة الحكومية) نموذجا ناجعا لمكافحة الفساد من خلال جعل عمليات أخذ القرار والأعمال الفردية للموظفين المدنيين أكثر شفافية، وهذا التوجه نحو إتاحة المعلومات في سيول راجع إلى البيروقراطية التي عرفتها المدينة في التسعينات والتي خلقت فرصا للفساد الأمر الذي دفع برئيس البلدية في عام 1998 إلى الإعلان عن حرب شاملة على الفساد من خلال إجراءات وتدابير وقائية وتأديبية ما نتج عنه شفافية أكبر.

إنّ استحداث الحكومة الالكترونية حثّتْ المواطنين على مكافحة الفساد فبرنامج الحكومة الالكترونية يتضمن إنشاء موقع يُدعى" تعزيز الإجراءات المفتوحة المباشرة على الكومبيوتر للطلبات المدنية ."وهذا الموقع يوضح ويفسّر للمستخدمين عناصر أو عوامل حافزة ضد الفساد ويبرز مؤشرا ضد الفساد يتمحور حول خمس خدمات أو مرافق تعدّ الأكثر تعرّضا للفساد كما يقدم معلومات إلى المواطنين بشأن القوانين والإجراءات أو الخطوات المتخذة.[29]

كما عملت تونس أيضا باعتبارها إحدى الدولة النامية على تأسيس بوابة على الواب للبيانات المفتوحة والتي تمكن النفاذ إلى عدة بيانات ومعلومات التي تعتبر حق لكل مواطن في إطار الشفافية،والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (1): يوضح بوابة البيانات المفتوحة في تونس.

المصدر: ريم القرناوي،" تدعيم الشفافية والتشاركية باستعمال الوسائط الالكترونية– التجربة التونسية–" ،اللّقاء الثاني من سلسلة لقاءات الممارسات الإدارية الناجحة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،11–12 يونيو 2014 ، ص.10.

في مقابل ذلك أطلقت **رئاسة الحكومة** موقعا الكترونيا للإبلاغ عن حالات **الفساد الإداري** في المؤسسات والإدارات العمومية وبإمكان المواطنين الإبلاغ عن حالات التجاوزات المهنية التي يتم ارتكابها في **الإدارات العمومية** كالحصول على الرشوة مقابل تأدية الموظف لواجبه أو المحاباة وغيرها وذلك عبر الموقع الالكتروني www.anticorruption-idara.gov.tn. ، والشكل التالي يوضح ذلك:

مغشكل رقم(2): يوضح التصريح عن الفساد عبر الموقع الالكتروني

المصدر: ريم القرناوي،" تدعيم الشفافية والتشاركية باستعمال الوسائط الالكترونية– التجربة التونسية–"، اللّقاء الثاني من سلسلة لقاءات الممارسات الإدارية الناجحة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،11–12 يونيو 2014 ، ص.14.

.وفي إطار ذلك وإدراكا منها بأهمية هذه التكنولوجيات عملت الأجهزة الحكومية في الجزائر على تبني مشروع الجزائر الالكترونية2013 بغرض تحقيق التنمية الشاملة

والمستدامة، من خلال العمل على دفع الهيئات الحكومية إلى الاستفادة من ايجابيات هذه التكنولوجيات الحديثة ،غير أنه ورغم توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ممارسات الأجهزة الحكومية في الجزائر والتوجه نحو عصرنة إدارتها فإن الجزائر بقيت بعيدة في مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة خصوصا في قلب مؤسسات الدولة وفي تكريس شفافية المعلومات – رغم وجود تشريعات تنص على تطبيق مبدأ الشفافية فان الواقع يثبت العكس – وهذا لما تتسم به الجزائر من سياسة السرية والغموض والضبابية، الأمر الذي أدى إلى استشراء الفساد بمختلف مظاهره وضعف القانون وغياب المساءلة ،وبالتالي تكون الجزائر أمام تحدي كبير لمواكبة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ما يستدعي الحاجة لإعداد بيئة مناسبة تسهم في التمكين وإطلاق قدرات التكنولوجيا وتسخيرها لتعزيز الثقة، بما يتضمن ذلك من دعم التقنيات على غرار الانترنت فائق السرعة والاتصال اللاسلكي وإطار العمل الملائم لمعالجة مسائل الأمن والخصوصية والقدرة على الاتصال، كما ينبغي كذلك أن تكون هناك إرادة حقيقية من طرف جميع الأطراف للعمل على تفعيل مرتكزات الحكم الراشد ، لاسيما ما ارتبط منها بالشفافية من خلال الاستعانة بمختلف التكنولوجيات الحديثة ووضعها موضع التنفيذ الفعلي.

المحور الثالث: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء شفافية المعلومات ومكافحة الفساد.

بما أن الشفافية هي نقيض الغموض والسرية وباعتبار أنها تستوجب توفير المعلومات الكاملة لأصحاب المصالح، فإن غيابها وتكريس الضبابية في ممارسة الأجهزة الحكومية لمختلف أدوارها التنموية يعتبر من أهم العوامل التي تؤذي لاستشراء ظاهرة الفساد، إذ أن العلاقة بين ظاهرتي الفساد والشفافية هي علاقة عكسية فكلما قلت الشفافية زاد الفساد وكلما زاد تطبيق معايير الشفافية في الأجهزة الإدارية انخفضت معها نسبة الفساد ، ومما لا شك فيه فان التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وسرعة انتشارها كان له الأثر البالغ في زيادة أهمية مبدأ الشفافية واتساع مجالات تطبيقه خاصة في الدول المتقدمة، من خلال إعطائها القدرة للجمهور على رصد وتقييم السياسات والخدمات الحكومية والمشاركة في إنتاجها، فعلى سبيل المثال تمثلت أولى أشكال التواصل الرسمي للرئيس أوباما في" مذكرة التفاهم حول الشفافية والحكومة المفتوحة "والتي تم توجيهها للإدارات التنفيذية والهيئات الأمريكية بهدف منح الأمريكيين مزيدا من فرص المشاركة في صنع

السياسات وتزويد حكومتهم بمنافع الخبرة والمعلومات الجماعية، حيث طلب من الإدارات رفع المعلومات حول عملياتها وقراراتها على الانترنت للجمهور وجعلها متاحة وسهلة القراءة من قبل الجمهور .

وعليه فإن تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإمكانها أن تسهم في مكافحة الفساد من خلال العمل على تطبيق الشفافية في عمل الوحدات الحكومية عبر إتاحة المعلومات للجميع إذ كشفت دراسة أجرتها مؤسسة" تي . بي أندرسون " في عام 2009 عن وجود علاقة قوية ومباشرة بين تطبيق معايير الحكومة الالكترونية ومكافحة الفساد.

وبالتالي، تعد الشفافية أمرا ضروريا لتدبير والتسيير بشكل جيد عبر ارتباطها بالانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بصياغة السياسات وتحديد أهدافها وإجراءات تنفيذها، وهي بالتالي تنطوي على وصول فوري للمعلومات الموثوق بدقتها، ليتسنى فهمها ومتابعتها، ويمكن لتكنولوجيات الإعلام والاتصال أن تقوم بهذا الدور في هذا المجال خاصة مع توجه العديد من دول العالم إلى إصدار قوانين تعالج مسألة حرية الكشف عن المعلومات في المجتمعات منذ أواخر القرن العشرين.[30]

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة يتضح جليا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإمكانها أن تؤذي دورا محوريا في إرساء شفافية المعلومات الحكومية وتساعد على مكافحة الفساد بشتى أنواعه ، ونظرا للدور الهام لهذه التكنولوجيا فان العديد من الدول المتقدمة تبنت هذا الوسيلة وذلك بغية إضفاء نوع من الشفافية في معاملاتها وقراراتها وسياساتها حتى تكون متاحة للمواطنين، كما أن هذا المبدأ يحرك قنوات الرقابة بجميع أنواعها من خلال تمكينه المواطنين معرفة مختلف القرارات المتخذة ما يسهل عليهم رصد أي حالة فساد.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في :

- ✓ غياب شفافية المعلومات وإضفاء الضبابية عليها يشكل عاملا لانتشار الفساد من جهة ومن جهة أخرى فان توسع دائرة شفافية المعلومات يقلل من الفساد.
- ✓ أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تعتبر من إحدى الوسائل الضرورية في إرساء دعائم الحكمانية الرشيدة المبنية على شفافية المعلومات ومكافحة الفساد.

- ✓ أن تبني حكومات الدول لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من شأنه أن يمنح للمواطنين معلومات أكثر عن حكوماتهم وقراراتها ويقلل ويخفف من الفساد .

وعليه ما يجب أن نخرج به كتوصية رئيسية لهذه الدراسة هو أنه يجب على الحكومات أن تقوم بتوفير المعلومات اللازمة لمواطنيها عبر الانترنت، حيث يجب أن تتواجد سياسة يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة على الانترنيت، وباختصار كلما ظهرت وثيقة حكومية جديدة أو معلومات جديدة، في أي مجال سواء السياسي، الاقتصادي أو غيرها – ما عدا في الجانب العسكري – يجب وضعها مباشرة على الانترنيت (تحديث المعلومات) كي يكون المواطنين على علم بها وتكون أداة ردع ومكافحة للفساد.

المراجع والاحالات :

[1] / عبد الوهاب بن بريكة ، زينب بن التركي ، " أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، مجلة الباحث، عدد7، 2009-2010، ص.246.

[2] / نوال مغزيلي، "دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة لديمقراطية : الديمقراطية الالكترونية"، مجلة العلوم السياسية والقانونية،العدد3 ،2017، ص ص.157، 158.

[3] / مبروك قدور جبار،" تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة الموارد البشرية دراسة حالة خاصة بالانترنت"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية ، 2012-2013، ص.4.

[4] / علي عبد الفتاح كنعان، الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014، ص.57.

[5] / محمد الفاتح حمدي،" استخدامات تكنولوجيا الاتصال والاعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص دعوة واعلام ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية ، 2008-2009، ص ص .57، 58.

[6] / وفاء معاوي، " تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترونية" ، مجلة العلوم القانونيةوالسياسية العدد 10 ، 2015 ، ص.94.

[7] / قواسم بن عيسى ، " استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد- دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة (2007-2012)"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام،2012-2013 ، ص.303.

[8] / بلال خروفي ، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية : دراسة حالة الجزائر "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011-2012، ص .52.

[9] / قواسم بن عيسى، مرجع سابق الذكر، ص.306.

[10] / أحمد أبودية، الفساد أسبابه وطرق مكافحته، القدس:منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2004، ص.20.

[11] / مريم هاني، " نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري" ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الرابع ، 2016، ص.226.

[12] / نواف سالم كنعان ،"الفساد الإداري والمالي:أسبابه،أثاره وسائل مكافحته"، مجلة الشريعة والقانون ،جامعة الشارقة ،العدد 33 ،2008،ص ص .85، 86.

[13] / هاشم الشمري ،الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية ،عمان:دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2010،ص . 42.

[14] / هناء يماني، "الفساد الإداري وعلاجه من المنظور الإسلامي "، مقال منشور على الموقع الالكتروني : www.saaid.net/book/open.php?cat=98book=2222.p.9 تم تصفح الموقع يوم 14- 5- 2016.

[15] / صالح مفتاح ،فريدة معارفي، "الفساد الإداري والمالي :أسبابه مظاهره ومؤشرات قياسه" ،ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري و المالي ،جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 8-9 ماي 2012، ص.8.

[16] / صالح مفتاح ، فريدة معارفي ، مرجع سابق الذكر، ص.9.

[17] / سفيان نقماري ،"الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي"، ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي ، جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 6-7 ماي، 2012، ص.8.

[18] / محمد خميسي بن رجم، حكيمة حلمي، "الفساد المالي والإداري : مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها"،ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي ،جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 6-7 ماي 2012 ، ص.5.

[19] / سفيان نقماري، مرجع سابق الذكر، ص.7.

[20] زياد عريبة بن علي ،"الفساد"، مجلة دراسات إستراتيجية ،العدد 16، جامعة دمشق ،2005، ص.15.

[21] / صالح مفتاح، فريدة معارفي، مرجع سابق الذكر، ص.3.

[22] / يزيد بوحليط ،" معضلة الفساد"، ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني حول :الحكم الراشد ومكافحة الفساد ، جامعة ورقلة ،يومي 8- 9 أفريل 2009، ص.2.

[23] / هاشم الشمري، مرجع سابق الذكر، ص ص .45، 46.

[24] / صالح مفتاح، فريدة معارفي، مرجع سابق الذكر، ص.4.

[25] / محمد وارث ،" الفساد وأثره على الفقر :إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد الثامن، جانفي ، 2013، ص ص.86، 87.

[26] / خليل عبد الرزاق ، نعيمة عبدي ،" معالجة الفساد الإداري والمالي بين أسس الاقتصاد الإسلامي والحكم الراشد "دراسة تحليلية من منظور التنمية المستدامة"، ورقة بحث قدمت إلى' الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة يومي 3 و 4 ديسمبر 2012، ص.308.

[27] / محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة ،الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007، ص ص 47- 50.

[28] / بلال خروفي ، مرجع سابق الذكر، ص ص.56 ، 57.

[29] / سبهاش بهاتنا غار،"الحكومة الالكترونية وحيازة المعلومات " ، نقلا عن الموقع : www.mafhoum.com/press4/131S52.pdf تم تصفح الموقع 17-7-2017

[30] / وفاء معاوي، مرجع سابق الذكر، ص ص.94- 101 .